

الظروف المؤدية اليه . وهذا القرار يقوم به - او من المفروض ان يقوم به - مجلس الوزراء الاسرائيلي . ولكن في الواقع العمل يجري التمهيد له بواسطة دائرة ضيقة داخل مجلس الوزراء تتكون من نخبة مختارة من أهم الوزراء بالإضافة الى بعض الشخصيات القيادية في الدولة . اطلقت عليهم جميعا تسميات مختلفة مثل «وزارة المطبخ» او «المؤسسة الحاكمة» . الخ . وأهم العوامل المؤثرة هنا هي رد الفعل المتوقع للقرار من جانب الاطراف المعنية الرئيسية وبالذات الجانب العربي الذي سيكون هدفا للهجوم العسكري .

وبالطبع لا نستطيع ان نغفل الدور الهام الذي تلعبه المنظمة الصهيونية العالمية في تخطيط الاستراتيجية السياسية - العسكرية الاسرائيلية ، ويعقب ذلك ان تقوم الحكومة الاسرائيلية وهي تتولى - سياسيا - الادارة الاستراتيجية للعمليات الحربية . ثم هيئة اركان الجيش الاسرائيلي التي تتولى الاشراف على القيادة العامة للعمليات . وجدير بالملاحظة ان المفوذ الشخصي لوزير الدفاع ورئيس الازكان قد يتعدى في كثير من الاحوال - سواء في السلم او الحسب - مسؤولياتهما الرسمية ويتجاوز صلاحياتهما الدستورية والقانونية (٨) .

ولا يفوتنا التنويه بالدور الذي تمارسه الاحزاب السياسية وجماعات الضغط . ومع ذلك تظل الحكومة الاسرائيلية في مركز السيطرة المطلقة طالما انها تحظى بمساندة اغلبية الكنيست ، ورغم تكتيكات المعارضة ومناوراتها ، فان مجلس الوزراء يظل بؤرة القوة في جهاز الدولة (٩) .

على اي حال فقد اضحى القرار السياسي في اسرائيل يتأثر بالدور المتزايد لجماعات الضغط الاقتصادية . مثلا تتكون الجماعة التي كان يستشيرها بنحاس سايبير وزير المالية السابق من محافظ بنك اسرائيل ورئيس بنك الصناعة والتنمية ومدير عام وزارة المالية وامين صندوق الوكالة اليهودية ومدير بنك العمال وممثلي القطاع الصناعي الخاص . ان المؤسسة الاقتصادية عبارة عن ائتلاف من جماعات اقتصادية ومالية كبيرة، ويوجد من بينهم ثمة يهود لا يحملون الجنسية الاسرائيلية (١٠) .

لقد درج المراقبون على القول بأن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ذات نفوذ قوي ومسيطر ، وبالمثل يمكن القول ان المؤسسة الاقتصادية اصبحت ذات تأثير ملحوظ على اتخاذ القرارات السياسية ومن بينها قرار الحرب .

ثالثا : متى تكون العوامل الاقتصادية مؤثرة على قرار الحرب : ينبغي التنبيه ، بادىء ذي بدء ، ان تأثير العوامل الاقتصادية لا يكون بالضرورة فوريا ومباشرا على اتخاذ قرار الحرب ، وانما هي تعزز نتائجها بالتدريج وببطء على نحو لا يمكننا معه التعرف على العلاقة بين المتغيرين (التفاعلات الاقتصادية واتخاذ قرار الحرب) الا على المدى المتوسط والطويل .

ونظرا لتعدد العوامل الاقتصادية المؤثرة على قرار الحرب الاسرائيلي ، ما بين عوامل داخلية واخرى خارجية ، فاننا سنستبعد الاخيرة ، والتي تتمثل في الحالة الاقتصادية للبلدان العربية المحيطة باسرائيل ، والوضع الاقتصادي الدولي ، وذلك رغم اهميتهما لدرجة قد تكون ذات تأثير واضح على اتجاه صانع السياسة في الدولة الصهيونية . اذن سوف نحصر اهتمامنا في العوامل الاقتصادية الداخلية ، والتي يتمثل اهمها في : ضيق الرقعة الجغرافية ، تدهور الصادرات ، تدهور الهجرة ، زيادة البطالة ، تزايد العجز المالي ، انخفاض معدل النمو الاقتصادي .

ومع ذلك لا ينبغي ان يفرض بنا هذا التحليل الى تصور انه يمكن دراسة اثر